**الهدر الذي يُرهِق الخزينة،ألآ يقتضي منعه !!!**

**اللواء أمين صليبا**

هذا العنوان فرضته النقاشات التي دارت بعد إقرار مجلس الوزراء مبلغ 50 مليون دولار ككلفة للأنتخابات المرتقبة في أيار القادم.حيث بدأ أول الغيث من تصريح للوزير مروان حماده بعد خروجه من الجلسة التي أقرّت فيها الحكومة هذا المبلغ،ليقول ان انتخابات 2009 كانت كلفتها 9 ملايين دولار أميركي،واليوم مع هذا المبلغ تُصبِح تلك الانتخابات الأغلى في العالم. أنا لن أدخل في تفاصيل هذا المبلغ،وعلى أي أُسس طالبت به وزارة الداخلية،الأقاويل والهمسات ذات الصلة أكثر من أن تُحصى وتُعد،متمنياً على المعنيين بالأمر عدم السماح بالتسجيل الوهمي لأسماء ستشارك في إدارة العملية الانتخابية،ولا السماح بتقديم فواتير وهمية عن مصاريف نثرية تتصل بالعملية الانتخابية،كما حصل في الانتخابات السابقة،والتي لدينا الكثير من المعلومات حولها،وقد تمت ضبضبتها بسحر ساحر.لذلك سأحصر مقالتي بهيئة الأشراف على الانتخابات (تتألف من 11 عضواً) ولن أغوص في الانتقادات التي وُجهّت اليها،من أنها جاءت بغالبيتها لتشكل هيئة مُصغّرة عن القوى السياسية الفاعلة في البلد،والتي تتهيأ بقدّها وقضيضها لخوض الانتخابات المقبلة،لأنه من العدالة ان لا تتهم أي كان إلاّ بعد التأكد مما قام به،عنيت بذلك الغمز من استقلالية الهيئة،وفرضيةانحيازها التي يتوقعها البعض من الآن،أي من قبل منتقدي طريقة التعيين،بل سأحصر مقالتي من زاوية الهدر فقط لا غير. الهيئة من 11 عضواً تتراوح تعويضاتهم ما بين 3 و7 ملايين ليرة لبنانية شهرياً،أي بوسطي هو 5 ملايين ل.ل هذا يعني أن الخزينة ستتكبد شهرياً اعتباراً من تاريخ قسم الهيئة اليمين القانونية أمام رئيس الجمهورية،مبلغ من المال هو 55 مليون ل.ل. وهذه التعويضات ستبقى الى ما بعد 6 أشهر من أجراء الانتخابات المرتقبة في ايار 2018 أي ستنتهي مهمة الهيئة في كانون الأول 2018.هذا يعني ان الخزينة ستتكبد تعويضات للهيئة لمدة 14 شهراً أي ما مقداره الوسطي 14×55=770 مليون ل.ل. هنا وبغض النظر عما هو مرتقب من الهيئة الحاضرة،وانطلاقاً من التجربة مع هيئة الاشراف على الانتخابات السابقة،والتي من دون أن نظلمها،لم تقم بأي عمل يؤكد على دور الهيئة كمراقب مستقل وغير منحاز. نود ان نُلفِت النظر الى ما ورد في المادة 11 من قانون الانتخاب الجديد،والذي فرض على مجلس الوزراء تعيين هيئة جديدة قبل شهر من انتهاء ولاية الهيئة الحاضرة،حيث تستمر هذه الهيئة بمتابعة مهماتها الى حين تعيين هيئة جديدة. باللغة القانونية أُوصّف هذا النص باللغم الذي أُعتمدَ عن معرفة أو سهواً – كلا الأمرين لا يسامح عليهما المشرع – لأنه هل من الممكن لأي أي كان أن يشرح لنا ما هي الأسباب الموجبة،لأستمرارية هذه الهيئة بمتابعة أعمالها – مما يعني متابعة صرف تعويضاتها الشهرية بعد انقضاء 6 أشهر على انتهاء الانتخابات - "والتي هي أصلاً مهلة فضفاضة الهدف منها صرف الأموال كي لا نقول أكثر من ذلك" ولماذا يجب على الحكومة تعيين هيئة جديدة،طالما ان الانتخابات النيابية لن تحصل قبل انصرام 4 حوالى سنوات على ولاية المجلس الجديد. سؤال لم أجد له جواباً يُبرّره،سوى التصميم على هدر الأموال العامة،ربما بعض الجهابذة يبررون فرضية الاستمرارية هذه،بأنه قد يحصل شغور في عضوية المجلس – الأعمار بيد الله – وتضطر الحكومة لإجراء انتخابات فرعية،لهؤلاء نقول احترموا عقول الناس،وتجارب تاريخ الانتخابات الفرعية يؤكد على ان حصولها ليس بالأمر الوجوبي كما ينص على ذلك الدستور،بل هو يبقى متوقفاً على مصالح من هم في مواقع السلطة. نتمنى ان يكون مضمون هذه المقالة بمثابة جرس انذار للمشرع لكي يسارع الى تعديل الفقرة الأخيرة من المادة 11 من قانون الانتخاب المتعلقة باستمرارية هيئة الاشراف على الانتخابات،لحين تعيين هيئة جديدة ،التي لن تقوم بأي مهمات قبل ثلاث سنوات ونصف من تكوين المجلس الجديد.كفانا تلاعباً على القوانين رحمة بالمال العام،لأنه من المبادىء القانونية أنه "لا اجر بدون عمل" ومن المعيب أن نلتف على هذه القاعدة القانونية،ونُسمّي ما تتقاضاه الهيئة بالتعويضات،كفى هدراً من مال خزينة تنوء تحت ديون فلكية،ما تراكمت إلاّ من جراء مثل هذه التصرفات،وغياب الرقابة المالية وفساد السلطة السياسية،التي لا تأبه لما تعانيه مالية الدولة من عجز وديون،ستتطال أجيالنا لعقود طويلة.وليتفضل المعنيين بالأمر بأن يشرحوا للشعب الأسباب الموجبة التي قضت بأن يعملوا على تشكيل هيئة جديدة،وبأستمرار الهيئة الحالية لغاية إنجاز مرسوم تعيين الهيئة الجديدة،لأنه قد نكون مُخطئين في نظرتنا للواقع !! أرحموا مال الخزينة لأنه مال الشعب وهو أمانة بأعناقكم.